Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/5
26 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٨٥٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) المؤرخ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، وإلى بيانات رئيسه المؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٧ (S/PRST/1997/29) و ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/PRST/1997/36) و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/42)، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي حدث في سيراليون في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. ويعرب المجلس عن بالغ أسفه لما وقع من أعمال عنف وخسائر في الأرواح والممتلكات ولما يكابده شعب سيراليون من معاناة شاقة منذ الانقلاب. ولا يزال المجلس يساوره بالغ القلق من استمرار أعمال العنف في البلد، وهو يدعو إلى وضع حد فوري للقتال.

"ويرحب مجلس الأمن بما تحقق من وضع حد لحكم الطغمة العسكرية، ويؤكد أن ثمة حاجة ماسة إلى القيام فورا بإعادة حكومة الرئيس تيجان كباح المنتخبة ديمقراطيا والرجوع إلى النظام الدستوري، وفقا للفقرة ١ من قراره ١١٣٢ (١٩٩٧).

"ويشجع مجلس الأمن عودة الرئيس كباح إلى فريتاون في أقرب وقت ممكن ويتطلع إلى قيامه بإعادة تنصيب حكومة مستقلة قادرة على أداء مهامها في البلد.

"ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٥ و ٦ من قراره ١١٣٢ (١٩٩٧) بمجرد الوفاء بالشروط المشار إليها في الفقرة ١ من ذلك القرار.

"ويثني مجلس الأمن على الدور الهام الذي ما انفكت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) تضطلع به لحل الأزمة حلا سلميا. ويشجع مجلس الأمن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية على المضي قدما في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في سيراليون وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ويشدد المجلس على ضرورة قيام تعاون وثيق بين حكومة سيراليون الشرعية والجماعة الاقتصادية ولا سيما لجنة وزراء الخارجية الخمسة المعنية بسيراليون التابعة لها، وقادة فريق المراقبين العسكريين التابع

260298 260298 98-04688

للجماعة الاقتصادية والمبعوث الخاص للأمين العام وموظفيه، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، وذلك فيما يضطلعون به من أعمال، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بوضع خطة لنزع سلاح جميع المقاتلين في سيراليون وتسريحهم وإعادة دمجهم في الحياة المدنية. وفي هذا السياق، يؤيد نيـة الأمين العام القيام، رهنا بالأوضاع الأمنية في الميدان، باتخاذ خطوات عاجلة لإعادة فتح مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في فريتاون من أجل دعم أنشطة مبعوثه الخاص، ولا سيما المساعدة على تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء حوار سياسي.

"ويعرب مجلس الأمن عن الرأي القائل بأن اتفاق كوناكري (S/1997/824، المرفقان الأول والثاني) واتفاق أبيدجان (S/1996/1034) يوفران عناصر مهمة لإطار من السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية في سيراليون. وهو يطالب كافة الأطراف في سيراليون بالعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف عن طريق الوسائل السلمية والحوار السياسي. وفي هذا الخصوص، يدين المجلس جميع أعمال القتل الانتقامية وما يتصل بها من أعمال عنف في سيراليون ويطالب بوضع حد لهذه الأعمال فورا.

"ويتطلع مجلس الأمن إلى أن يقدم الأمين العام مقترحات تفصيلية بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها في المستقبل في سيراليون. وهو يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لدعم هذه الأنشطة ويدعو كافة الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق مبكرا.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقرير المرحلي لبعثة التقييم المشتركة بين الوكالات في سيراليون المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/155) ويثني على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي قدمت مساعدات إنسانية عاجلة إلى سيراليون. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء خطورة وهشاشة الحالة الإنسانية في البلد، ويطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية توفير المزيد من المساعدة العاجلة لسيراليون والبلدان المجاورة المتضررة من الأزمة، كما يطلب إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وكافة المعنيين بالأمر كفالة الوصول المأمون إلى المحتاجين دونما قيد.

"ويعرب مجلس الأمن عن اهتمامه بسلامة جميع الأفراد القائمين بالأنشطة الإنسانية في سيراليون، وهو يدين أخذ الرهائن من جانب الأعضاء السابقين في المجلس العسكري المعزول. ويدعو إلى الإفراج فورا عن جميع الموظفين الدوليين وغيرهم ممن احتجزوا أو أخذوا رهائن. ويثني على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لما يبذله من جهود لإخلاء سبيل الأفراد المحتجزين عنوة.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ